سوسيولوجيا المطلبية العمالية في ظل العولمة
-حالة الجزائر-

▪ د. بن حمزة حورية
جامعة الشاذلي بن جديد -الطارف
houriabenhamza@yahoo.fr

الملخَّــص:

يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل النقابات العمالية في العالم وما تعانيه من أوضاع صعبة منذ فترة التغيير الجدري للاقتصاد، وهي بذلك مهددة في أبسط حقوقها حيث تواجه البطالة والفقر والإكراه والتهميش داخل محيط العمل، لهذه الظروف وأخرى، نجد أعدادا كبيرة من العمال في مختلف الصناعات، تتخذ أشكالا للمطلبية، وتصر على أسلوبها الاحتجاجي بالإضراب لردع آليات اللبيرالية الجديدة ولمواجهة احتكار الشركات العالمية، كما تنامت الحركات العمالية في البلدان النامية ومنها في الجزائر التي تواجه هذه المشاكل، فهي تتحدى اليوم هذا الواقع السلبي بالعمل المطلبي، وهنا ياتي دور الحركة النقابية التي عليها أن تكون أكثر نشاطا وأكثر حرية وفعالية، حتى تستطيع مواجهة مخلفات هذه العولمة.

الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية، العمل النقابي، النقابة، المطلبية العمالية.

Résumé*:*

Cet article traite par l'étude et l'analyse Les syndicats dans le monde qui connaissent une période de changements économiques radicaux qui n'est guère à leur avantage, en effet leurs droits sont dénigrés, ils affrontent : chômage, pauvreté et oppression marginalisation au sein de l'environnement de travail. De plus, de très nombreux travailleurs dans diverses industries constituent des mouvements de revendication et protestation pour dissuader les mécanismes de néolibéralisme et pour lutter contre le monopole des sociétés internationales. De ce constat, l'Algérie, à l'instar d'autres mouvements ouvriers dans plusieurs pays, est confrontée à de lourds problèmes socio- économique. Le mouvement syndical actif, et plus libre a un rôle indéniable afin de faire face aux conséquences de cette mondialisation.

Mots clés: Mondialisation économique, Action syndicale, Syndicat, Revendications des travailleurs.

Abstract:

This article deals with the study and analysis Unions in the world , experiencing the difficult conditions since the period of economic change that defined globalization system, in fact their

rights are denigrated, they face unemployment, poverty and marginalization in oppression of the working environment. In addition, large numbers of workers in various industries that are protest movements and protests increasingly find themselves fired to deter capital mechanisms and to fight against the monopoly of international companies. From this observation, Algeria, like other workers' movements in several countries, is facing heavy socio-economic problems. Here the role of the trade union movement, which must be more active and more freely and effectively, so that they can face the consequences of this globalization.

Keywords: Economic globalization, Trade union Action, the union, Workers' claims

مقدمـــة:

يتكون المجتمع الطبقي غالبا من طبقتين أساسيتين متنازعتين، طبقة مالكة لوسائل الإنتاج وأخرى لا تملك هذه الوسائل، وتتناقض الأهداف بين هاتين الطبقتين، فالأولى تسعى دائما لتراكم الثروة من خلال زيادة استغلالها للطبقة الثانية، هذه الأخيرة التي لا تملك سوى قوة عملها، فيحدث التصادم والصراع داخل محيط المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، شأنها شأن كل المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية منها في العالم. ولقد عرفت البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري منذ فترة الاستقلال تحولات جذرية خصت مناهجها التنموية والتي ركزت في مخططاتها على الجانب الصناعي لما له من أهمية في النشاط الاقتصادي، وأيضا لما تملكه من الإمكانات الطبيعة التي تزخر بها هذه الدولة. وعليه، فإن ما يحدث من تطورات في العمل الصناعي العالمي ينعكس لا محالة على الوضع الصناعي في هذا البلد، خاصة بعد تطبيق اقتصاد السوق وحرية الاستثمار والخصخصة. وتعد الصناعة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة أهم القطاعات التي لها آثار وانعكاسات على المجتمع تخص مكانتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وعلى البناء الاجتماعي ككل، وكذا على طبيعة الدور الذي يشغله الفاعلون الاجتماعيون الذين يتفاعلون من خلاله في محيط العمل والعمال، التي تشكل

الطبقة الدنيا في المجتمع بسبب مقاييس ومعايير تقسيم العمل الجديد، وتكثر معاناتها في الوضع الراهن، فقد ازداد استغلالها وثقلت أعباؤها بتحديد دخلها وانخفاض مستواها المعيشي، مما يوجهها نحو تحديات صعبة لهذا الواقع الذي لم تعهده سابقا، وتتجلى تحدياتها هذه في نضالها النقابي وعبر ممثليها في هذه المنظمة. هذه المنظمة النقابية بوصفها أداة ضغط على الطرف الرأسمالي، معترف بها، كما أنها طرفا تفاوضيا هاما لا غنى عنه، له مكانته في محيط العمل، خاصة أثناء المنازعات وخلال الظروف المتأزمة الذي قد تعيشها المؤسسات الاقتصادية بسبب المنافسة الحرة أو العجز المالي والاغلاق وحتى الفصل العمالي. وبعدما تنامت ظاهرة سوء توزيع الثروات، وتدنت الأوضاع المعيشية لأغلب العمال، كانت المواجهة وتحديات العمال علنية من خلال تلك الاضرابات والاحتجاجات في معظم المؤسسات الصناعية، كما أن ما تواجهه النقابات في مختلف فروعها وانتماءاتها شبيه في تحدياته لواقع الرأسمالية الأولى من جهة، وهي أيضا إثبات للدور النقابي في حماية الحقوق المهنية والاجتماعية للعمال من جهة ثانية.

وفي هذا المجال نسعى إلى عرض جوانب عديدة من واقع العمال اجتماعيا، ومسألة التمثيل النقابي ومواقف النقابة من كل هذه التغيرات التي صاحبت قوانين العمل بما فيها القوانين الاجتماعية، والأهم في ذلك الطرح العام لهذه الورقة يتمحور حول والنقابية في ظل عولمة الاقتصاد وتحليل واقع العمل النقابي والمطلبية العمالية، والتي هي اليوم مطلبية مشحونة بكثير من الاستياء والتذمر العمالي .

أولا: تحليل نظام العولمة وتراجع الطبقة العمالية

تمثل العولمة ظاهرة من أهم الظواهر الحديثة التي تحمل جوانب

متعددة منها الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والسياسية. وهي تسمية جديدة في القواميس، تجسد معاني التطور الليبرالي، وتهدف إلى الانتعاش والرواج للرأسمالية الحديثة التي تعود نشأتها إلى أواخر القرن التاسع عشر، فزمن النيوليبرالية أو نظام العولمة هذا، يتخذ من مجمل صفاته : اللا حدود في العلاقات التجارية والمعرفية، واللا قومية في الانتساب. وتتجلى أطروحته في التعميم لنظم الاقتصاد الحر ونشر الأفكار والقيم التنافسية والاستثمار الثروة الضخمة للشركات الاحتكارية العالمية، وتحقيق القفزة المعلوماتية وغيرها من المعايير التي لا يمكن حصرها في هذا المقال والتي تخلف آثارا عديدة على الجانب السياسي والثقافي للمجتمعات وخاصة على الواقع المعيشي والاجتماعي لمختلف فئات المجتمع، من حيث نظمها وعلاقاتها وحراكها ونسقها الاجتماعي البنيوي والوظيفي. ومن حيث المكانة والدور والتفاعل بين مختلف الفاعلين داخل هذا النسق، فتعم طرق الاستغلال لمن يملك المعرفة والمال، ويكون التهميش والإقصاء للفئات الضعيفة. وبهذا لا نرى إلا التناقض بين ما تحمله تعاريف العولمة من مزايا للنهضة الاقتصادية والإعلامية لسكان المعمورة وحقائق سلبية أخرى لمخلفات الاجتماعية هي مجسدة في واقعنا.

فإذا كانت العولمة هي ذلك الاستخدام الدال اقتصاديا "على أنها تدفق رؤوس الأموال والسلع والخدمات من الشمال للجنوب، وكذلك تغيير أنماط وهياكل الاقتصاد فإن الانتشار الواسع للمناطق الحرة والتدفق الكبير لرؤوس الأموال الأجنبية وللشركات العابرة للقارات، كانت نتيجته تعميق للهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وكما نعلم أن أغلب السكان في القسم الجنوبي من العالم، يلاقي حظوظا ضئيلة من المنفعة الاقتصادية لهذا النظام الجديد

ولا تتجاوز عائداته من التجارة العالمية سوى نسبة 25 % وهو يمثل أكثر من ¾ سكان المعمورة، مما أحدث صراعا كبيرا على هذه العائدات وانعكس سلبا على توزيع هذه الثروة خاصة على الطبقة الكادحة من سكانه. فتزيد صراعاته وتعم التوترات السياسية ويغيب الضمير والإنسانية عن أي منطق يدافع ويحمي هذه الطبقة، بالرغم من أن العولمة قد ولدت العديد من المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الطبقة العاملة، منها[2]:الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، المنظمة الدولية للعمل، مؤسسة دبلن، المركز الدولي لحقوق النقابات، الاتحاد الدولي للعمل، مؤسسة الأمم المتحدة للنساء، الاتحاد الأوربي للنقابات، المسيرة العالمية ضد تشغيل الأطفال...الخ.

إن التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه العالم اليوم، يتجسد ميدانه وتمثلت أكثر مخلفاته على الطبقة العاملة، فهي المسرح الأول الذي يقع عليه التنفيذ. فهذه الطبقة تعد العينة الواسعة من المجتمع إذا لم نقل أغلبيته، فإخضاع المؤسسات الاقتصادية والعمومية للخصخصة، وللحرية في المعاملات الاقتصادية والتعاقد مع الشركاء الأجانب يطرح قوانين الغلبة، فمن يملك أكثر يعيش، وبتوجيه العلاقات المهنية والاجتماعية لمصلحة هذا المالك وذاك المسؤول يقضي على الضعيف. وعليه، فإن هذا التوجه الذي يولد يوما بعد يوم ترديا في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية خاصة ، كما "يفرز منظومة معيارية وقيمية يطلق عليها تعبير(ثقافة المؤسسة) والتي تستطيع بموجبها المؤسسة الاقتصادية الاستجابة لشروط السوق، هو ما ساعد على تفاقم سوء توزيع الثروات والدخول وانتشار الفقر والبطالة."[3]

إن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي آلت إليها الجزائر، شأنها

شأن باقي الدول النامية والتي كانت حقلا لتطبيق مشاريع اقتصاد السوق وميدانا لانتقال رؤوس الأموال الأجنبية، وكذا لحرية الإعلام ونقل التكنولوجيات،قد قادتها إلى تحول جذري في نظام علاقات العمل، من خلال هيكلية مؤسساتها القاعدية ،ونقل ملكية الدولة وعمومية القطاع الاقتصادي إلى نظم العمل الحر والتجارة التنافسية والملكية الخاصة. ولقد انعكست هذه الوضعية على رؤى من المجتمع الذي كان يعتقد بعد ترويج سابق للتحول الاقتصادي أنه سيحضى بزيادة في المداخل وتطور في الإنتاج وتحسن في مستوى العيش. واستمر الاعتقاد إلى أن واجهته تناقضات تجسدت في انتشار الفقر، وغزو للسلع الأجنبية وتضخم في المديونية. وبهذا، تعلن المؤسسات عن إفلاسها ليتم حلها وبيع أسهمها، وتكون الضحية هي الطبقة العمالية. فهذه السلبيات المؤثرة على المنشآت وعلى المصانع، أوجد العمال أمام خيارين: خيار البقاء بأجور منخفضة أو خيار التسريح الطوعي وأحيانا الإجباري منه. وبدأ الحديث عن مصير العمال " كطبقة" مهددة بالحرمان من جميع الامتيازات والحقوق الاجتماعية التي طالما تمتعت بها في عهد سابق وهو عهد الاشتراكية . لقد عصفت رياح العولمة بالمؤسسة الاقتصادية العمومية، وأخذ العمل موزعا على وحدات كثيرة ومنفصلة عن بعضها البعض، مكانيا وتنظيميا وقد تسببت هذه التجزئة في انهيار القاعدة التنظيمية للنقابات العمالية.[4]

وهنا وجهت الأنظار إلى ضعف قدرات المعرفية والمهنية لهذه الطبقة، خاصة في تكوينها وفي مواكبتها للتكنولوجيا الحديثة. حيث يرى العديد من المحللين الاقتصاديين أن هذه الوضعية المتأزمة تعود إلى مسائل مادية بحتة وإلى ضعف الخلفية المعرفية بمسائل تقنية، وتكون الحلول المقترحة على

حساب الطبقة العاملة. فهي في نظرهم، تشكل عبئا ثقيلا على المؤسسة الاقتصادية إذا لم تكن منتجة، وحتى لو كان إنتاجها كبيرا ولم يجد مستهلكا تكون هي من يتحمل المسؤولية. فإلغاء المنح والخدمات الاجتماعية وتعطيل الأجور أو خفضها أمر لابد منه في هذه الحالة، وهذا ما نلمسه في واقعنا. وكإحصائيات نستدل بها، حول ذلك الإجراء تطبيق "مفهوم التطهير" الذي مس العديد من مؤسسات القطاع العمومي في مراحل سابقة. فقد عمدت الإصلاحات الاقتصادية إلى تسريح العديد من الفئات العمالية، من بين نحو : 985مؤسسة عمومية، توجد بها : 633مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة، تم بها تسريح نحو 519.881 عاملا.(5)

فمؤشر البطالة والفوارق الاجتماعية الناجمة عن اللامساواة، هو تأكيد آخر على الانعكاسات السلبية لنظام العولمة المزعوم بتحقيق التقدم وخلق فرص للتكافؤ والعدالة الاجتماعية وتقليص فجوة الفقر، ونشر السلم الاجتماعي، وبعث مبادئ الإنسانية لكل الأفراد وغيرها...

ثانيا:المطلبية العمالية، الواقع والآفاق

تأتي اليوم التحديات الكبرى للطبقة العمالية لمواجهة أخطار وآليات تطبيق اقتصاد السوق وما صاحبها من إجراءات تطبيق "العولمة" في المجالات التنظيمية منها والهيكلية وحتى التشريعية على المؤسسات. فالحركات المناهضة العارمة والاحتجاجات العديدة لممثلي هذه الفئات المحرومة، ما هي إلا تجسيد للتحول الطبقي، وخاصة الطبقة العمالية ومطالبها في ذلك، تخص أمن وضمان وحماية أفضل للعمال في مناصب الشغل وحفاظا على القدرة الشرائية وتدعيم أسعار المواد الأساسية وتحسين للأجور. وكذا منع إغلاق أو حل المؤسسات وتسريح عمالها ومجابهة قوانين الاستغلال في العمل وخاصة

بالشركات الأجنبية التي اجتاحت ميدان الاستثمار بأنواعه المادية والبشرية في الدول النامية، منها الجزائر وبشكل لم يسبق له مثيل.

ويقودنا هذا الأمر إلى موضوع "مطلبية" الطبقة العمالية، فهو موضوع هام لما يحمله هذا المصطلح من معان يبين حقيقة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للطبقة العمالية، في ظل اقتصاد السوق، ولما له من علاقة بطبيعة العمل النقابي، من خلال استخدام آليات الاحتجاج والإضراب والاعتصام وغيرها... فهي أشكال تعبر الطبقة العمالية عن تذمرها واستيائها واضح عن الأوضاع الصعبة التي تمر بها، فالمطلبية أسلوب ناجع للضغط على الشركات والقضاء على احتكار أصحابها للقوى العاملة.

وكتعريف **لغوي للمطلبية (revendication)** : هي من فعل طلب، يطلب الشيء أي أراده. وطلب منه حقا له عليه. وفي التعريف الاقتصادي هي حديث للمطالبة بتحسين الأجور[6]. **واصطلاحا المطلبية:** هي من المواضيع التي تتحدد حسب الموقف، فهي فعل إرادي غايته الاحتجاج عما نراه حقا لنا. كما تعرف بأنها المطالبة بحق من الحقوق السياسية. [7]

وتعتبر المطلبية سلوكا يستخدمه ممثلو العمال والنقابيين، لتحقيق الغايات والمصالح المادية والاجتماعية، فقدت في الوسط المهني أي داخل المنشأة الاقتصادية والمصنع خاصة. وفي قانون العمل الجزائري الذي كان سابقا يمنع اللجوء للمطلبية في القطاع العمومي، أي أن استخدام الاضرابات والاعتصامات والمظاهرات أمرا مخالفا للقانون، عملا بأحكام دستور 1976 والمادة (61) منه حيث اعتبر مساسا بالنظام العام[8]. وكذا مساس بأركان النظام الاشتراكي وبقي كذلك إلى غاية صدور قانون رقم 82-5- المؤرخ

في 13 فيفري 1982 والذي نظر في الخلافات الجماعية وحدد كيفية تسويتها في القطاع العام.

وبدأ استخدام مصطلح الاضراب في القانون العام رقم 02/90 المؤرخ في 06 فيفري 1990، المعدل و المتمم للقانون 27/91 المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها و ممارسة حق الإضراب. ومن خلال كل هذه التعديلات ، نوضح مضمون مصطلح المطلبية العمالية، بأنها أسلوب للمطالبة بالحقوق داخل محيط العمل بطريقة الاحتجاج الصريح المجسد في الإضراب خاصة، وفي طرق أخرى،[9] تتمثل في الاعتصامات والمسيرات العمالية وأحيانا يكون التعبير المطلبي بالإضراب عن الطعام. إن تحليل ابعاد المطلبية العمالية يتجسد أيضا في النضال العمالي ضد كل أنواع الهيمنة الرأسمالية والاحتكارية وضد كل طرد تعسفي، من ذلك الأعمال الوهمية والمؤقتة والجزئية، التي هي نتاج تدفق للرأسمالية وللتوسع اللا محدود للشركات العالمية الكبرى. وتندرج طريقة الاحتجاج(protestation) في شكل المسار المطلبي العام الذي يأتي دائما بعد فشل المسار التفاوضي، وفي نظرة مختلفة للمحلل الاقتصادي، فإن" احتمال الفشل في عملية التفاوض واحتمال حدوث الإضراب يؤدي إلى إضعاف المركز التنافسي للمنشأة في السوق".[10]

فالإضراب مظهر من مظاهر الاحتجاج وتعبير صريح لمصطلح المطلبية العمالية إتجاه أوضاعها المهنية والاجتماعية. وعليه، فهذا الحق المشروع يحتاج إلى الاتفاق بين الأعضاء الفاعلين داخل المنظمة النقابية والى أغلبية عمالية، وذلك حسب القوانين النقابية "فالدعوة إلى الإضراب تحتاج إلى 2/3 ثلثي أصوات النقابات والى موافقة رئيس النقابة أو المجلس التنفيذي. وهناك

بعض النقابات تدعو إلى الإضراب إذا حصلت على أغلبية أصوات الأعضاء، بينما أخرى لا تدعو إلى الإضراب إلا إذا أيدتها أغلبية لا تقل عن 3/4 ثلاثة أرباع الأصوات."[11] وأمامنا نصوص مماثلة في التشريع الجزائري، فالمادة الأولى من قانون ممارسة حق الإضراب التي تنص على" أن يوافق على اللجوء إلى الإضراب عن طريق الاقتراع السري وتكون الموافقة بالأغلبية من العمال المجتمعين في جمعية عامة تضم نصف عدد العمال الذين تتكون منهم جماعة العمال المعنية على الأقل."[12] وعليه، فهذا الحق المشروع قد يولد حركة عمالية تعبر عن مطلبيتها بطريقة متباينة من النضال النقابي، الذي يأخذ ضمن هذا التحول الاقتصادي والتشريعي للعمل صفة وأشكل التعددية والاستقلالية. وتسمى بالمنظمة النقابية التي سطر لها حق الدفاع عن العمال. وعرف هذا التوجه "بالظاهرة التي أطلق عليها اسم تمهين النقابات، حيث تم حصر عمل النقابات في الهم المهني بعيدا عن المشاركة في الهم الوطني"[13]. أي أنه فصل في نشاط هذه النقابات، بما يتعلق بحق المطلبية في حدود المهنة، بتحسين ظروف العمل والأجور والتأمين والتقاعد، وغيرها من المطالب التي لا يقبل الحديث فيها عن المسائل السياسية، ويبقى لنا في مجال تحليل موضوع المطلبية العمالية، تحديد أهمية الإضراب بإعتباره سلوكا مرخصا به في حالات النزاع ويعد آلية فعالة للنضال المطلبي ومجال لتحقيق الأهداف المرجوة للعمال، وفي إطار معاكس يصبح محظورا وغير شرعي، ويؤدي الى وقف عقد العمل والذي يعرف في القانون الفرنسي بمصطلح (suspension du contrat) ويعني : توقف السير الطبيعي للعقد مع بقاء العلاقة العقدية، ويلتزم الطرفان خلالها بالعودة إلى العمل الطبيعي بالعقد بمجرد زوال أسباب وقفه."[14]

من خلال هذه القراءة في النص القانوني للمطلبية، فإنها حق مشروع وقانوني، ومن خلال التحليل السوسيولوجي للواقع العمالي يتبين طبيعة النشاط المطلبي في المؤسسات الإنتاجية في الجزائر عبر منظماتها النقابية الرسمية، بأنه تحكمه مرجعية نقابيه ترفض معارضة أي قرار أتخذ يكون ضد المشروع الإصلاحي المبرمج، أو يكون فيه مساس بتطبيق المخطط التنموي المشار إليه، بآليات العولمة وبنصوص الليبرالية الجديدة. أنه من المستحيل فهم نشاط نقابي لا يستند إلى المطلبية والى الحركية النقابية التي تعبر عن استياء العمال وتدمرهم ضد ظروفهم القاسية كالتي تعيشها حاليا الطبقة العمالية في العالم في عصر عولمة الاقتصاد وفي ظرف التنافسية التي لا تتسامح مع الضعفاء من هذا العالم.

وإذا كانت الطبقة الشغيلة في بعض المؤسسات الاقتصادية،[15] قد تخطت حاجز الترهيب الممارس على عمالها، بفكرة التهديد بتعويضهم بعمال آخرين وبالطبع أمام تواجد فائض في القوى العاملة، كان التعبير المطلبي لهذه الطبقات، دليلا على وعيها من جهة، وعلى تماسكها وفهمها بأن اتخاذ مبدأ الاحتجاج وقرارها باللجوء إلى الإضراب مجالا ناجعا لتحقيق مصالحها، ولكنه يمكن أن تصبح الضوابط الاقتصادية وما يملكه الرأسمالي من وسائل ضغط على العمال وعلى ممثليهم النقابيين بالفصل وحتى بالسجن أحيانا، مجالا لكبح النشاط المطلبي للعمال، أين تتراجع ثقافة الانخراط، ويتراجع الاحتجاج ومنه الفكر المطلبي .[16]

ثالثا– أثر العولمة على الممارسة النقابية

إن الحديث عن علاقات العمل وعن النظم التي تزامنت مع التطور في الاقتصاد الليبرالي والتي تخدم آلياته المصالح المادية فحسب، يكون

التعبير عنه بشكل "عواصف" لتلك الإيديولوجية العابرة لسيادة الدول والتي تحمل مفاهيم "الديمقراطية " و"الشفافية "و "حرية التعبير "و "التثقف اللا محدود"، وحتى لتغيير قوانين العمل وبعض من النصوص التشريعية التي تخص الجانب التنظيمي، وتلك الأفكار فقد سطرت بمقاييس هذا المنطق المادي والاقتصادي النفعي، ففي الجزائر كان صدور قانون العمل رقم 90- 11المؤرخ في أفريل 1990، وقانون رقم 14 -90، في 2يونيو 1990 المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي، لتبني الحرية في العمل النقابي واستقلاليته. لكن، هذا القانون ومزاياه لا يجد سبيلا في الواقع حيث أن مسار آليات العولمة جعلت الحديث عن وجود أزمة للعمل النقابي أي "النقابية" وعلى تعبير البعض أنها "نهاية للعصر الذهبي للنقابات". ويمثل هذا المنظور الحديث في علاقات العمل، تفسيرا لتلك الهيمنة الواسعة للشركات الاحتكارية لمختلف دواليب الاقتصاد العالمي في مختلف القطاعات، وحتى هيمنتها على توجيه قوانين الشغل. وأصبحت المفاهيم الجديدة للعمل مسطرة وتحت رحمة دعاة العولمة كتحرير السوق وحركية الأشخاص وحرية تنقل رأس المال وغيرها... وأمام التجاوزات للرأسمالي تأتي وظيفة النقابة لما لها من أهمية تاريخية في الحركة العمالية وخاصة في المجال" الصراع" في الاقتصاد العالمي، حيث أثبتت التجارب وأكد التاريخ على أن هذه الأهمية تمثلت في الدفاع عن مصالح العمال وضمان حقوقهم وتجلت أيضا في توعية العمال والقضاء على أساليب الاستغلال الرأسمالي، فيبقى خيار التنظيم النقابي والتكتل العمالي في حركات واتحادات عمالية من الخيارات الحتمية اتجاه هذه الأوضاع السلبية التي تواجهها الطبقة العمالية . "إن النقابة باعتبارها جهاز معترف به يوحد صفوف العمال ويحولهم بموجبها إلى جماعة ضغط لها وزنها في مؤسسة العمل وتستطيع بموجبها حماية أفضل لحقوقها وأيضا يزيد

من مساهمتها في المشروع الاقتصادي، وهكذا أصبحت النقابة ضرورة للعامل كمنظمة يدافع بها عن حقوقه، ويحقق بها مطالبه الاقتصادية ، بالإضافة إلى ذلك تهتم النقابة بالمسائل التي تنشأ عن عقد العمل كالأجر وساعات العمل وشؤون الاستخدام...كذلك تعطى للعامل مكانة مرتفعة إذ تمكنه من الاتصال بالإدارة العليا عن الطريق الرسمي.[17]

أن هذا المنحى وهذا التوجه الاقتصادي الراهن للجزائر، قد يقودنا إلى الاستفسار عن آلية التفاعل داخل محيط العمل والى البحث عن طبيعة النشاط النقابي أمام الظروف الصعبة التي تواجهها الطبقة العاملة ومدى تقبلها للوضع الراهن وبالتالي للإجابة على تساؤلنا: كيف تتحدى النقابات العمالية كل الظروف الراهنة للحفاظ على وجودها وعلى مصداقيتها أمام الطبقة الشغيلة؟

ونبدأ بمسألة الانخراط في النقابات، ونسبة الانخراط أو عدد المنتسبين اليها مسألة هامة في حقل النقابية والمطلبية. والتي توضح أهمية وقوة النقابة بعدد المنتسبين إليها، خاصة أمام التشتت العمالي بتعدد النقابات واختلاف اتجاهاتها (أقصد هنا تعدد نقابات العمال في قطاعات اقتصادية وخدماتية وحتى ايديولوجياتها) ولكن المتعارف عليه كتصنيف عام للنقابات هو أن تكون المرجعية إلى طبيعة ونوع العمل الذي تنتسب إليها النقابات و"يرتكز التصنيف التقليدي إلى ثلاث فئات : النقابات الحرفية ...والنقابات الصناعية التي تشمل كل العمال المهرة وغير المهرة في أي صناعة... والنقابات العامة التي تضم العمال المشتغلين في صناعات متعددة"[18]

إن الوضع الراهن للنقابات وللتمثيل النقابي وتأطيرها وحمايتها

للطبقة الشغيلة، أمر في غاية الأهمية والتعقيد معا. فالأهمية من حيث كونها الفرصة الأولى التي أتيحت للعمال في التفاوض الحر والممارسة النقابية المستقلة من أي وصاية، ومن جهة أخرى معقدة لما تواجهه من مشاكل ناجمة عن تعدد اتجاهاتها من جهة، وولائها للسلطة بتدعيم برامج النفوذ الرأسمالي من جهة ثانية. وإن البحث في موضوع النقابية في الجزائر يتطلب منا تحديدا لحجم ولمعايير العمل النقابي، ويستوجب منا معاينة تطور العمل المأجور في القطاع الاقتصادي عامة وفي الصناعة خاصة، ولفهم هذه المسألة يتطلب العودة إلى مخططات التنموية للدولة وتشريعاتها التي كانت موجهة نحو تلبية طموحات الطبقة الحاكمة وإيديولوجياتها، وتعمل هذه المخططات على مستوى الهيئات والمنظمات العمالية بتوجيه الفكر المطلبي نحو أحادية إيديولوجية تجسد تدعيم الحزب الحاكم والمتمثلة خاصة في منظمة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وها قد مرت مرحلة الأحادية، لتدخل النقابة عهد التعددية التي ما فتئ النضال العمالي أن يخرج عن نطاق فكرة الحزبية المقيدة إلى طرح بتعدد التوجهات الفكرية والإيديولوجية، "فالاتحاد العام للعمال الجزائريين من التنظيمات النقابية التي ترفض أن تصبح نقابة مطلبية تقتصر على لعب الدور التقليدي،"[19] حيث تتعددت النقابات بعد أن منح القانون كل الحرية والاستقلالية لهذه المنظمة، وبعد أن كان الحزب يجبر على أن يغطي فكرة الانتماء العمالي للحزب الحاكم، أخذت النقابات الحرة والمستقلة تعمل على جلب منخرطين جدد في ظروف صعبة، من تسريح عمالي وتعطيل في دفع الأجور، والأهم في ذلك، تراجع في مستوى القدرة الشرائية للطبقة العمالية.

وهنا تحولت النقابة إلى مهمة التهدئة[20] وذلك بتقديم وعود للعمال

بتحسين أجورهم، أيام تصاعدت فيها الإضرابات في العديد من المؤسسات الصناعية وحتى الخدماتية في الجزائر، بسبب معاناة موظفيها من سوء ظروف معيشتهم. وفي تحليل لخلفية هذا النوع من منظومة العمل، الذي تطبقه الجزائر منذ التسعينات وخاصة منذ تطبيق الإصلاحات الاقتصادية. يرى بعض الناقدين بأنها منظومة تجسيد ما يمكن تسميته بنظام المتحدي(système corporatiste) وهو نظام اقتصادي تمارس خلاله الدولة عمليات التوجيه والمراقبة على شركات ومنشآت يغلب عليها طابع الملكية الخاصة، وذلك انطلاقا من أربعة مبادئ: الوحدة، النظام، الوطنية والنجاح.[21] وهذا المفهوم يبين تطابقه مع الوضعية الحالية للجزائر وخاصة لنقابة (ا.ع.ع.ج) التي كانت طرفا ومازالت في التنسيق والإعداد للسياسات الاقتصادية التنموية مع باقي الشركاء من أرباب العمل والحكومة، أو ما يعرف بأطراف الثلاثية، إلا أن القطيعة بين القاعدة العمالية والمركزية التي تتجاهل الأوضاع العمالية، فجر غضبا مشحونا بالاستياء العمالي، من خلال العديد من الإضرابات والاعتصامات، كانت منها أمام مقر المركزية النقابية ذاتها.[22] وقد تكون القيادة المطلبية لهذه الاضرابات من الفئات العمالية القاعدية التي لها تمثيل وانخراط في الاتحاد نفسه، لكن تمردت على الولاء للمركزية النقابية، ما جعلها تعبر عن مطلبية عمالية أكثر واقعية. وأمام هذه التحولات في الواقع العمالي وفي الظروف الاقتصادية ومعايير العمل الجديد ،أصبح من الضروري على الطبقة العمالية أن تبادر الى اعتماد رؤية جديدة تكون أكثر واقعية، وتدعم فكرة المطلبية بكفاءة لخدمة البعد الاجتماعي والاقتصادي لكل الشرائح الاجتماعية ،خاصة الشريحة العمالية بنشر ثقافة العمل المساندة للتنمية وتطوير الانتاج والمنافسة، ولتحرير النقابة من التبعية ومن كل صراع ايديولوجي. إن العولمة ومفاهيم النيوليبرالية وخلفية التماثل

العمالي في الأوضاع (المتدهورة) اجتماعيا، وكذا لتعايشهم نفس المستوى في الظروف المهنية الصعبة تجعل "المنافسة الاقتصادية المتزايدة التي تقود إليها السوق العالمية المفتوحة وزيادة الضغط على الطبقات الكادحة والمنتجة. كما بينت الكثير من الإحصائيات تراجع معدل نمو الأجور بالنسبة لنمو الأرباح، حتى في البلدان الصناعية المتقدمة، فليس أمام الرأسماليين، وأصحاب المشاريع التجارية والصناعية وسيلة أخرى لمواجهة المنافسة المتفاقمة، إلا بتخفيض تكاليف العمل بأشكالها المختلفة..."[23] إن كل تسريح جماعي أو قمع في الحقوق الاجتماعية للعمال وتخفيض في الأجور وزيادة في آليات الاستغلال كساعات العمل الإضافية وغيرها .. لا يكون مواجهة حلا لكل هذه المشكلات، إلا بتنظيم العمال في نقابات لها صفة التمثيلية الحقة والمطلبية الشرعية، ولن يكون ذلك إلا بالوعي الطبقي وبمصداقية التمثيل والانخراط النقابي .

وكخلاصة، نرى بأن التطور الجاري في نظام العمل ما يزال الحديث جاريا عن آلياته ووسائله ويصعب التكهن بمستقبله وبمستقبل الطبقة العمالية التي تعد طرفا فاعلا في الوضع الراهن، أي في عصر العولمة، الذي له استراتجيته وتنظيماته وتاريخه الطويل في محاربة الاستغلال الرأسمالي. وبعد التطور في التشريعات التي صاحبت هذا التوجه والتي جعلت الطبقة العمالية تتمتع بأكثر حرية في النشاط النقابي، وبحق في الاحتجاج، للدفاع عن أي خروق تصيب مصالحها المادية والمعنوية، فإن الانفتاح الاقتصادي والإعلامي له دور ايجابي في احتكاك الطبقات الشغيلة في العالم، مما زاد من ثوابتها ووعيها بفضل قوة العدد والانتشار في أماكن مختلفة من العالم وبسبب التنقل الحر في مواقع العمل الذي خلق تماسك وتلاحم عمالي واسع،

فلا يمكن أن نرى الجانب السلبي للعولمة وحده، وإنما يمكن أن نلاحظ أن هنالك مكاسب تحملها العولمة لصالح الطبقات الضعيفة، تتجلى خاصة في ربط الأرض بشبكة الاتصالات الحديثة وهو ما يضفي قدرا كبيرا من التواصل بين الأفراد والإطلاع أكثر على مستجدات اليوم في مختلف دول العالم. ولقد برز ذلك في ما يعرف بـــ "الحركات المناهضة للعولمة " ولعل ذلك هو من أهم مفارقات العولمة ذاتها التي تؤكد صدق الجدلية التاريخية.

المراجع والهوامش:

1- موثق النقيب: **العولمة والأمركة**، دار الرائي ،دمشق،2004، ص127.

2- ارجع: آلان غريش وآخرون: **أطلس العولمة**، ترجمة سمير العطية، مطبعة دار الكتب لبنان 2003.

3- سالم لبيض: ثقافة المؤسسة – العولمة في المغرب العربي مثال تونس-**مجلة إنسانيات**، العدد22 أكتوبر /ديسمبر، 2003 ص63.

4- ضياء مجيد الموسوي : **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق_الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص155.

5- المجلس الوطني الاقتصادي : **الجزائر في بعض الأرقام 1997**، ص28.

6- مصطفى هاني: **قاموس المصطلحات الاقتصادية والتجارية**، دار الهدى الجزائر، 1991، ص297.

7- ارجع تعريف المطلبية في تعريفها الى الموقع الالكتروني:
www.larousse.fr/**dictionnaires**/francais/**revendication**/69083

8- عبد الرحمن خليفي: **الوجيز في منازعات العمل**، دار العلوم، عنابة، 2008، ص65.

9- تجلت هذه المطلبية في العديد من الاضرابات في مؤسسات صناعية في الجزائر بين شهري جانفي ومارس2010، منها: مجمع الرويبة –الجزائر-ومجمع أرسيل ميتال –عنابة-

10- مدحت القريشي: **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر عمان-الأردن-ط1، 2006، ص157.

11- فلورنس بترسون: **النقابات العمالية –تاريخها ،حقيقتها، عملها**_-ترجمة اميل خليل بيدس، المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر، بيروت. الطبعة الأولى 1972، ص146.

12- المعهد الوطني للعمل قانون العمل: **النصوص التشريعية والتنظيمية الجزائر**، قانون رقم02/90 بتاريخ 6 فبراير1990 حول الوقاية من النزاعات في العمل والحق في الإضراب، ص218.

13-غالب فريحات: إشكالية المشاركة في الحياة السياسية ودور التربية في الوطن العربي، **مجلة الفكر العربي**، العدد95، بيروت لبنان ،1999 ص244.

14-محمود فاروق باشا :**التشريعات الاجتماعية، قانون العمل** ، دار المعارف للطباعة دمشق سوريا،1991، ص335.

15–العديد من الإضرابات العمالية التي شملت دول العالم نذكر منها: مظاهرات احتجاج ضد قانون التقاعد الجديد في فرنسا(27ماي 2010) واحتجاجات باسبانيا على خطة التقشف (20 ماي2010)، والأزمة اليونانية وإضراب ال 5أيام لشركة الخطوط البريطانية حول ظروف العمل، إضرابات في المغرب لعمال الأنابيب واعتصام لعمال شركة الفوسفات بمصر بسبب تدني رواتبهم، كانت في نفس الفترة و إضرابات أخرى ...

16–عادل لطيفي: العولمة والنقابية في الوطن العربي وفي العالم، **مجلة المعرفة** العدد75، بتاريخ 1ماي 2007 ، ص35.

17– مصطفى العبد الله الكفري: **عولمة الاقتصاد**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2008، ص116 .

18– باركر وبراون: **علم الاجتماع الصناعي**، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية 1999، ص187.

19–عنصر العياشي: **النقابية وعلاقات العمل في اقتصاد السوق: حالة الجزائر**، في ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول ادارة الموارد البشرية والإصلاحات الاقتصادية، معهد علم الاجتماع قسنطينة، 20–22 ماي 1997.

20– في هذا الموضوع نقرأ في العديد من الصحف اليومية الجزائرية كالخبر والشروق..حول دور المركزية النقابية وخطاباتها لتهدئة الوضع وذلك إبان الإضرابات العمالية التي خصت أكبر المصانع كالحجار والروبية خاصة بين شهري جانفي ومارس2010 ،بمقالات مخصصة للجبهة الاجتماعية وتأزمها خلال هذه الفترة.

21– عنصر العياشي، المرجع السابق.

22– رشيدة دبدوب: 8 آلاف عامل يشلون المنطقة الصناعية الرويبة، **جريدة الخبر**، بتاريخ 11 جانفي 2010. ص5.

23– غليون برهان: **العولمة وأثرها على المجتمعات العربية**، ورقة مقدمة في اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، بيروت21/19ديسمبر2005.